

سمير عبد الرسول العبيدي *

تكوّن العراق الحديث: جدل المجتمع والثقافة، والداخل والخارج

الكتاب : بُنية العراق الحديثة: تأثيرها الفكري السياسي ١٨٦٩ - ١٩١٤
الكاتب : محمد جبار إبراهيم الجمال
مكان النشر : بغداد
تاريخ النشر : ٢٠١٠
الناشر : بيت الحكمة
عدد الصفحات : ٢٧٢



التي عاجلت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في العراق الحديث والمعاصر خلال الفترة الماضية، فإنّ ذلك الاهتمام لم يكن كافيًا أو شافيًا، لاسيما فيما يخص الجوانب الثقافية والفكرية. وما يزيد الأمر أهمية، غياب الدراسة التحليلية لدور البنية الاجتماعية والاقتصادية الحديثة في عملية تكوين الأفكار والأيدولوجيات السائدة لدى مختلف الفئات العراقية. يستثنى من ذلك، بقدر ما يتعلق الأمر بالموضوع، التحليلات القيمة التي تضمنتها،

الكتاب الذي بين أيدينا هو في الأصل رسالة ماجستير كُتبت بأشراف أ. د. كمال مظهر أحمد، وحازت درجة الامتياز عقب مناقشتها في كلية الآداب جامعة بغداد (٢٠٠٧)، وهي تتعرض لموضوعات في غاية الأهمية، في سياقٍ من اهتمام الدراسات الأكاديمية المتزايد المفرط بالشأن السياسي ثم الاقتصادي، وإن بدرجة أقل.

على الرغم من التوسع النسبي في حجم الدراسات

* أكاديمي وباحث عراقي يعنى بالدراسات التاريخية-السياسية.

الجديد في هذا الكتاب أيضاً، هو المعالجة الشيقة للبنية الحديثة في العراق من حيث عوامل نشأتها ومصادر قوتها، والعلاقات التي ناغمت بين عناصرها المتمثلة بالمتقفين ثقافة غربية وعناصر البيئات الصناعية والتجارية والمالية ليصل المؤلف إلى تحديد طبيعة سوسولوجية السلطة التي تمتلك مفاتيح القوة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر.

قُسم الكتاب إلى تمهيد وثلاثة فصول: تناول التمهيد أوضاع العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة موجزة، للوصول إلى تصور واضح عن شكل المجتمع القديم قبل الأحداث التي تتابعت منذ العام ١٨٦٩. وعالج الفصل الأول التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعوامل المرتبطة بها وفي مقدمتها التجارة الخارجية، إذ عملت على رسملة العلاقات الإنتاجية التقليدية العراقية للبنى الاقتصادية، كما تابع الانعكاسات الاجتماعية على التطورات الاقتصادية لفئات المجتمع العراقي. واختصّ الفصل الثاني بمسألة تحديث المجتمع العراقي والمعوقات الأساسية التي اصطدمت بها هذه العملية. أما الفصل الثالث فعني بدراسة الظروف والعوامل الداخلية وتحليلها، لا سيما تلك التي طرأت عقب ثورة الاتحاديين ودورها التحريضي للفئات العراقية المختلفة.

ما يقصده الكتاب بـ«البنية الحديثة» هو تلك المجموعة المتشابكة من العناصر والعلاقات ذات المنافع المتبادلة، والتي يشكل وجودها الأساس المادي والفكري لعملية تطوير المجتمع. وتتضمن هذه العناصر المثقفين ثقافة حديثة (الإنتلجنسيا) وعناصر البيئات الاقتصادية الحديثة (الصناعية والتجارية والمالية). وهذه الاعتبارات تظهر بصورة ناصعة في أحداث الحقبة الممتدة بين عامي ١٨٦٩ (افتتاح قناة السويس وتسارع توسع التجارة الخارجية التي أنتجت سلسلة من العمليات المتلاحقة أدت إلى حدوث تحولات اقتصادية وتصدعات اجتماعية في المجتمع العراقي) و١٩٠٨ (الثورة الاتحادية التي

عرضاً، بعض النتاجات الرصينة مثل كتاب حنا بطاطو الشهير عن العراق^(١).

حاولت بعض الدراسات الأكاديمية تفسير السبب الذي يقف وراء الغياب المشار إليه، ورأت أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية الداخلية كانت أعجز من أن تنتج حالة فكرية ثورية في المجتمع العراقي، وبذلك تركت الباب مفتوحاً للعوامل الخارجية، أو تركت المجال رحباً أمامها.

وقد قام منهج هذه الدراسات على أساس أن تمهيش دور العوامل الداخلية وتدخلها في عملية تكوين الأفكار الحديثة، يعود لدورها السلبي المثبط لنشر الأفكار الخارجية بصورتها الأصلية المتطورة في المجتمع العراقي. وغاب عن بال أصحابها أن الفكر في الأصل وسيلة لا غاية، وأن الخلفيات الاجتماعية-الاقتصادية المختلفة للفئات العراقية هي التي تملي عليها تصوراتها الخاصة إزاء مثل تلك الأفكار على وفق انسجامها مع تطلعاتها. ذلك أن الصورة التي يتم عليها تخيل مضمون العقائد والأفكار وتأويله ومنحه الحياة وتعبئته جماهيرياً وعيشه تتأثر إلى أقصى الحدود بتموجات الأساس الاجتماعي. وحتى لو نجحت تلك العقائد أو الأفكار بتأكيد امتلاكها درجة عالية من الاستقلال الذاتي إتماً لقدسية مصدرها، وإتماً لاستلابها من مجتمعات متطورة، فإنها تتجلى في النهاية عبر سلسلة من المفاهيم المحلية للمجتمع في تحول مستمر.

والحال، إن كتاب محمد جبار إبراهيم الجمال يكاد يمثل أول دراسة جادة في تطورات البنية الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها في الفكر السياسي العراقي الحديث؛ إذ طرح المؤلف فيه نظرية مفادها، أن العوامل الداخلية قد أدت الدور الأكبر في هذا المضمار، مخالفاً كل الدراسات والأبحاث المختصة بهذا الموضوع والتي ركزت على دور العوامل الخارجية.

والثلثين، وانخفضت رسوم الشحن أيضًا بمعدلات حادة. على سبيل المثال، انخفضت رسوم الشحن من أزمير إلى لندن في المدة الممتدة من عام ١٨٣٥ إلى عام ١٨٧٦ بما يعادل النصف تقريبًا. واستمر الانخفاض مع بعض حالات التوقف حتى العام ١٩١٤. وهذا يعني، بالبداية، الاختراق الرأسمالي لبيئة عراقية بدائية يمكن أن توصف، في أحسن الأحوال، بأنها ما قبل رأسمالية، وما استدعاه هذا الاختراق من رد فعل تمثل في حركة الصراع الداخلي بين القوى الاجتماعية القائمة ومصالحها، وخضوع تلك البيئة نفسها للقوى الرأسمالية الجديدة. وقد مارست العملية التاريخية تلك دورها الذي اضطلعت به عبر قناتين رئيسيتين: الأولى، خضوع الفائض الزراعي العراقي لسيطرة رأس المال العالمي، عبر رأس المال التجاري. والثانية، تحفيز تلك العملية ذاتها قوى التغيير في داخل تلك البيئة الزراعية-التجارية من خلال خلق الظروف المنطقية لنشوء وتطور علاقة الملكية الخاصة، الموجهة نحو السوق، أي خلق اللبنة الأولى لهذا الإنتاج الرأسمالي بسمتها المحلية.

تجلّت هذه العملية التاريخية المعقدة في العراق العثماني عندما بانت حقيقة التناقض الأساسي الذي يحكم التصرف بالأرض، والذي أدى إلى صراع أسفر عن تدهور كل من المشيخة وأنماط الإنتاج التقليدية المتمثلة بالإقطاع القبلي، ونشوء علاقات الإنتاج الجديدة القائمة على أساس الملكية الخاصة، التي تمثّلت زعامتها اجتماعيًا بالشيخ السابقين، والملاك الغائبين، من أغنياء المدن والتجار ورجال الدين.

توصل المؤلف إلى استنتاجات مهمة مفادها أن توسع التجارة الخارجية المطرد على حساب الصناعة المحلية وتسخير الزراعة لهذا الغرض عملا على هيمنة الكومبرادور والملاك على أصحاب الحرف والزراعة، أي إن هذا التغيير جاء لصالح فئة دون أخرى.

عنى استمرار تدفق البضائع الأجنبية إلى الأسواق المحلية بالنسبة إلى أصحاب الحرف والصناعة أطراد

دفعت بمحاولات ترجمة التطلعات الاجتماعية العراقية المختلفة للظهور على أرض الواقع).

يفترض المؤلف أنه كان للعوامل الداخلية في المجتمع الأثر الأكبر في عملية تكوين الفكر العراقي الحديث، خصوصًا الفكر السياسي، نظرًا إلى علاقته المباشرة والحيوية بولاءات المجتمع البنيوية. لذلك، كان التقرير النهائي لطبيعة الأفكار والمفاهيم السياسية السائدة مرتبطًا إلى حد بعيد بحقيقة التوافقات التي تمت بين الفئات المتنفذة العراقية (الملاك وأصحاب الأراضي الزراعية)، والفئات العراقية الصاعدة (التجار والمثقفين-الإنتلجنسيا)، وبمستوى النتائج التي حققتها فئة المثقفين-الإنتلجنسيا في عملية صراعها مع المنظومة الفكرية التقليدية للمجتمع العراقي.

استهل المؤلف كتابة بتوطئة (ص ١٣-٢٥) تطرق فيها بشكل مقتضب إلى النخبة السلطوية وتركيبية المجتمع العراقي خلال الفترة (١٨٣١-١٨٦٩) أي منذ سقوط حكم المهاليك (١٧٥٠-١٨٣١) في العراق وعودة الهيمنة العثمانية المباشرة وحتى افتتاح قناة السويس.

أمّا الفصل الأول، «البنية الاجتماعية-الاقتصادية العراقية ١٨٦٩-١٩١٤» (ص ٢٧-٨٠)، فعالج التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعوامل المرتبطة بها، وفي مقدمتها توسع التجارة الخارجية التي عملت على رسملة العلاقات الإنتاجية التقليدية العراقية وبنائها الاقتصادية (البدوية والريفية والحضرية)، وتابع انعكاساتها الاجتماعية على فئات المجتمع العراقي، في رصد لطبيعة العملية التاريخية التي دخلها العراق منذ العام ١٨٦٩ وما شهدته من افتتاح قناة السويس بوصفها أقصر طريق مائي بين موانئ المحيطين الأطلسي والهندي، وهو ما أدى إلى تقريب المسافة بين تلك الموانئ بمقدار ٨-١٥ ألف كيلو متر قياسًا بالطريق السابق الذي كان يدور حول القارة الأفريقية. وبذلك انخفض الوقت اللازم للسفر من أوروبا وإليها بما يتراوح بين النصف

نخلص إلى القول إن عامل التجارة الخارجية سار بالمجتمع العراقي على طريق التعددية الطبقية، التي توقفت وتيرتها على مستوى التناقضات التي أثارها هذا التوسع.

تناول الفصل الثاني (ص ٨٠-١٤٤) مسألة تحديث المجتمع العراقي في إطار الحكم العثماني، وتتبع الإصلاحات في الدولة العثمانية وانعكاسها على عملية تحديث المجتمع العراقي والمعوقات الأساسية التي اصطدمت بها هذه العملية، سواء كانت مؤثرات خارجية أو داخلية، وذلك في محاولة لتحديد صاحب المسؤولية الأكبر في تقرير مصير تلك العملية، وبحث القيمة التي لإنجازات فئة المثقفين-الإنتملجنيين في خدمة عملية التحديث. ويمكن تعريف التحديث بأنه مجموع العمليات التي تستهدف إحداث تغييرات في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأيدولوجية، أي جملة التغييرات التي ترنو إلى الخروج من المجتمع التقليدي المحلي الضيق. ذلك أن القيم التقليدية في أي منظومة اجتماعية تشكل، في العادة، عقبة كأداء تقف في طريق تنمية المجتمعات المتخلفة، الأمر الذي يوجب التخلي عنها لصالح تبني قيم التحديث واعتمادها في النظرية والتطبيق بغية اكتساب القدرة على التعامل المرن والمتكيف مع الظروف والمتغيرات الجديدة التي يفرزها الانفتاح على العالم الخارجي الواسع.

لقد فشلت المحاولات الإصلاحية التي حاولت من خلالها فئة المثقفين-الإنتملجنيين مواءمة المجتمع مع معاييرها العصرية، الأمر الذي نجم عن محدودية تأثير التحديث الحكومي. ولم تكن المكتسبات الاجتماعية المرتبطة أشد الارتباط بالعامل الاقتصادي الخارجي كافية لإيجاد شروط مثل هذا التغيير الثوري. وظلت عملية تكييف المجتمع مع متطلباته الاقتصادية أسرع نوعاً ما من نظيرتها الاجتماعية. وبذلك حرمت الانتقائية هذا التحديث من القسم الأقدر على خدمة هذه العملية قياساً بسواه. وربما كان يمكن تسهيل

عملية انحدار غالبيتهم من كونهم أصحاب محلات أو ورش إلى مجرد عمال مهرة أو أجراء، وصل عددهم إلى الآلاف، ممن كانوا يعملون لصالح مؤسسات تكيفت مع الوضع الاقتصادي الرأسمالي الجديد أو انتفعت منه. وقد شكل هؤلاء العمال بداية نواة الطبقة العاملة في العراق.

وكما كان هنالك نوع من التقارب والترابط ما بين الكومبرادور وأصحاب الأراضي الزراعية، فيما يتعلّق بتسويق منتجات الأرض، كان هناك أيضاً تنافس وتساوق بين الملاك العقاريين والتجار من جهة وشيوخ ورؤساء العشائر (أي الإقطاعيين القدماء) من جهة أخرى، من أجل الحصول على الأراضي الزراعية، الأمر الذي يفسّر، بين أشياء أخرى، احتفاظ الأراضي بقيمتها وتضاعفها.

إن زيادة الطلب على المنتجات الزراعية هي التي أعطت المبررات الكافية والملحة لأن تكون الأرض سلعة رائجة، ولأن تستثمر بروح تجارية. ويقدر ما وقر هذا النظام الزراعي التجاري الجديد وضعاً مريحاً للمتفعين منه، سلب حق أفراد العشائر في الملكية التي كانت تضمونها لهم الأعراف القبلية على أساس مفهوم الديرة الذي تراجع لصالح مفهوم الإقطاع التجاري.

أدى توسّع التجارة الخارجية إلى إعادة رسم صورة فئات المجتمع العراقي وفق الشكل الجديد لتوزّع القوة الاقتصادية. وكما أنتج فئة جديدة هي الكومبرادور، ودفع بالآلاف العمال ليكونوا نواة الطبقة العاملة، فقد جعل من ملكية الأرض (وسيلة الإنتاج الرئيسة) معياراً جديداً وحاسماً لظهور بقية فئات المجتمع من ملاك غائبين (سواء من سكان المدن، أم من الشيوخ) وسراكيل، وقد دخل الطرفان مع فئة معدمي الأرض، أي الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم في علاقة إنتاجية سيمتها الأساسية استغلال قيمة قوة عملهم لإشباع حاجات الأسواق الرأسمالية. ونتيجة لذلك أصبحت القوة الاقتصادية حكرًا للفئات الاجتماعية المنتفعة الجديدة. وهذا ما يدفعنا إلى أن

وأهم الاستنتاجات التي يمكن أن نصل إليها على هذا الصعيد، هي:

- فشل السلطة العثمانية في تقديم هوية جامعة، الأمر الذي غدّى الاستقطابات المحلية وكرّس مبدأ السيادة الاجتماعية (مدنية أو عشائرية) على حساب السيادة الوطنية.

- اعتماد الفئة المثقفة في ترويج أفكارها وتفعيل محاولاتها الإصلاحية على أسلوبين رئيسيين: الأول، هو التقرب من أصحاب القرار والعمل معهم؛ والثاني، هو التحالف مع الفئة المحافظة صاحبة الخطوة الاجتماعية والمال السياسي.

- من خلال مقارنة بسيطة بين الولايات الثلاث (بغداد والبصرة والموصل)، نصل إلى استنتاج مفاده أن البصرة كانت أكثر الولايات نجاحًا في تقديم ما يمكن أن يوصف بالهوية، على الرغم من بدائية تكوينها، غير أن الذي ضمن ديمومتها هو أساسها المادي القائم على العلاقات شبه الرأسمالية والتسويات الطبقيّة.

هكذا، يتبيّن أنّ كلّ ذلك وسواه إنّما يعكس، من دون ريب، تأثر الفكر العراقي السياسي الحديث بالتحوّلات التي طرأت على البنية الاجتماعية-الاقتصادية في أواخر العهد العثماني، وتحديدًا مع قيام الثورة الاتحادية عام ١٩٠٨. ومع أنّ الثورة المذكورة لم تسمح بغير سيادة الاتجاه الفكري التوفيقي، فقد كان ذلك بحد ذاته نقله نوعية تحققت لصالح تفعيل عملية تطوير الفكر السياسي العراقي اللازم لتكوين أسس المجتمع العراقي الحديث.

يختتم المؤلف كتابه بالتشديد على أن التغيرات العميقة التي حصلت في المجتمع العراقي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) هي محصلة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة بصورة رئيسة من العامل الاقتصادي الخارجي، وقد أدت إلى قلب تدريجي للتوازن في العلاقات الاجتماعية

مهمة تحديث المجتمع العراقي عن طريق آخر، لولا نكوص الفئة الصناعية، تلك المنطقة الرخوة في البرجوازية العراقية. وبتعبير آخر، فإن أهم العوامل الأساسية التي أعاقت تحديث المجتمع العراقي هي: عدم كفاءة سياسة الإصلاح الحكومية نتيجة وقوع التحديث تحت وطأة التسييس، وفشلها في التوفيق بين هدفها المركزي ورغبتها بتهيئة الفرصة أمام القطاع الخاص في التوسع، مما أنتج ظاهرة هروب رأس المال العراقي إلى الخارج، وزاد الأمر تعقيدًا استمرار حالة الاستنزاف الحكومي لموارد الولايات العراقية؛ نقص رأس المال الصناعي الذي أدى دورًا معيّنًا ومثبطًا لمبادرات الفئة الصناعية في استثمار خبراتها في المشاريع الرأسمالية؛ العامل الاقتصادي الخارجي الذي عمل على تطويع الفئات البرجوازية وتدجينها لصالح خدماته، بحيث أصبحت جزءًا من تركيب آليات الإنتاج والاستهلاكية.

المحصلة، إن ما يعنيه تطور عمليات التمايز الاقتصادي لمكونات المجتمع من دون أن يكون أساس ذلك إنتاج صناعي أو معرفي حديث، هو احتفاظ أغلبية تلك المكونات بجوهر تكوينها السوسيوولوجي القبلي المتخلف، وما يؤدي إليه هذا التناقض من خلخلة اجتماعية أو فقدان توازن اجتماعي عمل بدوره على تأزيم عملية تحديث المجتمع العراقي. وهذا هو الضوء الذي ينير لنا أسباب ما تبدو عليه عملية تحديث الولايات العراقية من وضوح في الشكل أكثر منها في المضمون.

أمّا الفصل الثالث، الموسوم «تأثير البنية الاجتماعية-الاقتصادية في الفكر السياسي العراقي الحديث ١٩٠٨-١٩١٤» (ص ١٤٥-٢٠٥)، فقد عُني بدراسة الظروف والعوامل الداخلية وتحليلها، لاسيما تلك التي طرأت عقب ثورة الاتحاديين، ودورها التحريضي للفئات العراقية المختلفة، ثم أثرها في نشأة الفكر السياسي العراقي الحديث المتعلق بشكل الحكم المفضل، ومبدأ العدالة الاجتماعية، والمفاهيم الأخرى المختلفة المتعلقة بفكرة الحرية.

التوفيق الطروحات الفكرية.

هكذا، فضل المثقفون، لتحقيق أفضل مستوى ممكن من الديمقراطية الاجتماعية، الدعوة إلى مبدأ التكافل الاجتماعي بدلاً من راديكالية الملكية الاشتراكية. وكان هناك شبه إجماع بين النخب العراقية (التقليدية والحديثة) على المطالبة «باللامركزية الإدارية»، التي أثبتت مراعاتها للمصالح البنوية للفئات المتنفذة، تلك الفئات التي لم تتضمن مفهوم الحرية إلا في معناه العام، المحدود، والمقيدة باعتمادها التراتبية الاجتماعية، مسقطه من اعتباراتها صورة الليبرالية الغربية الأكثر تطوراً، إذ كانت تراها ذات ثمن أكبر مما يمكن احتماله. كذلك، تؤكد أنّ الليبرالية الاقتصادية كانت أكثر حضوراً في طروحات المثقفين من بقية معاني الحرية ومفاهيمها. وما كان ذلك ليحصل لولا أن هذا المفهوم الليبرالي الاقتصادي يحسن، بخلاف معظم مفاهيم الحرية الأخرى، حماية امتيازات الفئات المتنفذة والتعبير عن تطلعات النخب التجارية الصاعدة. بالتالي، يمكننا أن نفهم لماذا انفردت «جمعية البصرة الإصلاحية» بمطالبة الحكومة العثمانية بأن يكون الوالي عراقياً. وصار من الواضح أن ظهور معايير مزدوجة في المجتمع العراقي كان يدفع بالطروحات الفكرية السياسية إلى الميل في نسقتها العام نحو التناقض.

والمحصلة، أن بروز المفاهيم المذكورة بتجلياتها النهائية، هذه المفاهيم التي هي القواعد الأساسية للفكر العراقي السياسي الحديث، كان نتيجة محضة للتحويلات الاجتماعية-الاقتصادية داخل المجتمع العراقي. وهو ما يمكن تلمسه بوضوح أكثر لدى قيام الحكم الوطني في العراق (١٩٢٣/٨/١٩٢١-١٩٥٨/٧/١٤).

الهامش:

١ حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٨).

تمثل أبرز مظاهره بصعود فئات اجتماعية جديدة. غير أنّ هذا الحراك الاجتماعي سمح في الوقت ذاته ببقاء البنى القديمة المستغلة. ولم تعرف الولايات العراقية ثورات ناتجة من مطالب الطبقات الاجتماعية المحرومة التي تؤثر في امتيازات الفئات المتنفذة، لأن هذه الأخيرة تمكنت من تجديد نفسها. وما من شيء أدل على ذلك من بروز الإقطاع التجاري الذي هو في حقيقته حالة وسطية ناتجة من عملية تكيفية حيال إفرات العامل الاقتصادي الخارجي. وقد سهل هذا التجديد الروابط التي سرعان ما قامت بين ملاك الأراضي وعناصر البيئات التجارية والمالية.

كانت الفئات التي اكتسبت وضعاً مادياً ومعنوياً مرتفعاً في المجتمع العراقي ممتنة للأوضاع القائمة، لذلك أصبحت تخشى التغيير أكثر مما تتمناه. وقد أثارت مخاوفها المتغيرات الاجتماعية والفكرية الطارئة بعد انفجار ثورة الاتحاديين، مما دفعها إلى الاستعانة بعناصر من بيئة المثقفين-الإنتلجنسيا التي أسقط في يدها بسبب فشلها في ترويض الرأي العام العراقي.

إن بقاء طبقتي الفلاحين والعمال متسمة بشعور عميق بفقدان الأمن المتولد عن الفقر والحاجة الدائمة وفقدان الثقة تجاه العالم الخارجي، جعل الدفاع عن مصالحها الخاصة بالجماعة (العشيرة) أقوى من الاهتمامات الفكرية والاقتصادية الأوسع. ولقد تضافر ذلك مع خيبة أمل فئة المثقفين-الإنتلجنسيا من نتائج العمليات التحديثية، ليعمل على نجاح القوى المحافظة في استقطاب كثير من أفراد هذه الفئة الأخيرة وضمهم تحت جناحها، مما كان يعني فعلياً إضعاف أصوات البقية، وانحراف المثقفين عن أداء رسالتهم أو على الأقل تضاول طموحاتهم الفكرية، خاصة أولئك الذين فضلوا هذا الحل على خيار التهميش.

ونظراً إلى الصراع المحدود، بل المجهض، بين مصالح طبقتين سعت كل منهما لإحراز مكاسب أوسع في إطار البنية الاجتماعية القائمة من دون أن تطرح مبدئياً أمر تغييرها، كان من الطبيعي أن يسود الاتجاه